لان كل تصديق لابد فيه من تصور فتقديم التصورات من تقديم الوسايل
على المقاصد اهـ بتصرف   لاشتماله على النسبة اي تعلقه بهما ووقوعه
عليها لانها المصدق بها وليس المراد باشتماله عليها انها داخلة فيه او جزء
منه لانها ليست جزءا منه على القول الصحيح ببساطته ولا على القول
بتركبه من تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة وادراك وقوعها
او لا وقوعها التهم الا ان يقدر مضاف اي لاشتماله على تصور النسبة
تقدم شيء على شيء كالقياس على مفاد اخر بالاضافة اي مثلا شيء اخر
كالدال اي معرفة قد يشير ميلا لشيء اخر فعلي بمعنى بالالة ولا
عليه قول الشارح في كبيره كتقدم الثوب بالالة الحسية التي هي مثال
لما في الذهن الذي هو الدال الكلي مثلا اذ الكم لا وجود له الا في
الذهن على التحقيق اهـ وهو يدل ايضا على ان المراد بالشيء الاخر
المقدار الكمي الموجود في الذهن فتسميته شيئا باعتبار اللغة لا اصطلاح
اصطلاح المتكلمين   ان القياس قال في الكبير لما كان المعنى الاولى
للقياس مخالفا للمعنى اللغوي والمعنى الاصولي كان المخاطب
مترددا او فنزل منزلة المتردد لان المقام مقام ان يتردد ان القياس
هنا هل هو المعنى اللغوي او الاصولي او غيرهما بحسب التوكيد
بان فان قلت ان لتقوية الحكم وما هنا تصوري قلنا التصور هو
التركيبي المحمول على القياس واما اسناد التقوية في القياس
حكم   قوله ملفوظا اي من حيث دلالته على المعنى لا من حيث
انه ملفوظ اذ هو من هذه الحيثية لا يستلزم شيئا وهذا التعميم
لا يجري في القول الالزامي الا في قوله مستلزما بالذات فلولا
اخر اذ المراد به المعقول فقط فان المقدمات لا يستلزم شيئا من
الالفاظ وانما تستلزم شيئا يتعقل سواء عبر عنه بعبارة ام لا لان
تقابل الالزام الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني فافاده في الكبير
اي مركبا بصورة اما المقبلا يسمى بقوله مخصوصة باين
تكون مشتملة على الحد الوسط ومستوفية للشروط الاتية في الاشكال
المركب الذي ليس بقضية كغلام زيد   كعكسها الشيء كاشتراك

كلام

96

كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وقوله او عكس نقيضها اي
المعرف كالاستلزام ما ذكره لا شيء مما ليس بحيوان بانسان وادق كلام
الشرح ما فيه خلو فيجوز جمعه وادخلت الكاف استلزام نحو كل انسان
حيوان بعض الانسان حيوان   والمركبة اي القضية المركبة
في المعنى من قضيتين كقياس الشكل فانه مركب في المعنى من مطلقتين
عامتين اولاهما موجبة ... مقيدا بالفعل ثانيتهما سالبة
مفهوم اللادوام تقدم ... مقيدا بالفعل فاعتقاد المذكور
من الوجودية اللادائمة غاية الامر انه اكتفى عن التصريح بجهة الموجبة
بنفيهما من اللادوام فتامل قال في الكبير وادرج دخول الشرطية
من قضيتين واجيب بانها حال التركيب ليست قضيتين
والمراد ان القياس مؤلف من قضيتين فاكثر دفع لما يتوهم من التعبير
بالجمع اي فالجمع هنا مراد به اثنان فاكثر   الشارحين اي للمتبوعين
لاحد الكتابين اي او ما هو اعم من ذلك   والاولى الاولى
من قضيتين فقط يسمى بسيطا اي لانه قياس واحد غير مركب في
المعنى من اقيسة متعددة بخلاف الثاني   وليس ذكر هذا
دفع لاعتراض سيدي سعيد قدس سره على المصنف بتكرار ما هنا مع ما في
واعترض بان كان الاولى تاخيره عن هذا الاعتراض الى ما سابق لانه
الذي يتوهم عليه التكرار او قوله الذي دعاه الى ذكره هنا كي يتبادر
سعيد هذا الاعتراض هنا   تناسبا اي لانه الذي يتوهم اي في قوله
المصنف وركنه ان تردان نعلمه الخ   والحق ان اعتراض بان هذا التعبير
يقتضي ان بعضهم يخالف في رجوعه في المعنى الى اقيسة بسيطة
والظاهر ليس كذلك وان قولهم عبارته في الكبير ومن ثم اي ان
القياس المركب ليس قياسا واحدا بل هو في التحقيق قياسان
او اكثر اقتصر على ذكر القضيتين اي التصديق به وعلى هذا فيجاب
عمن ذكر الجمع كالمصنف بانه اطلق الجمع وارادة المثنى وكثيرا ما يستعمل في
ذلك او انه نظر الى صغرى المركب القياس المركب ولا شك ان فيه قضايا
اهـ وهي ايضا تقتضي ذلك وعبارة سيدي سعيد قدس سره والصحيح

Copyright © King Saud University